إستراتجية التنويع كألية لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر

محمد بزارية

جامعة خميس مليانة– الجزائر

ملخص : تتمحور إشكالية البحث في كيفية تطوير إستراتجية التنويع الإقتصادي و جعل التنويع ألية تنموية تساعد الإقتصاد الجزائري على الخروج من مشكلة التبعية للمحروقات و إيجاد مصادر أخرى للدخل الوطني من خلال تطوير النشاطات المنتجة في القطاعات المختلفة بإعتبار أن الإقتصاد الجزائري يزخر بمجموعة متنوعة من المقومات (الصناعية ، الفلاحية ، السياحية ...) كما أن الإقتصاد الجزائري يمر في الوقت الراهن بمشكلة عويصة ممثلة في الإنخفاض الحاد في مداخيل المورد الوحيد و هو ما يتحتم على الحكومة تغيير توجهاتها الإقتصادية عبر الإلتفاف إلى قطاعات أخرى أكثر أهمية ،لذلك فإن مطلب إيجاد إستراتجية التي من خلالها يمكن تنويع مصادر الدخل أصبحت ضرورة حتمية تستوجب البحث عن بدائل ممكنة قادرة على تحقيق الأستمرار و مواجهة الأزمات الخارجية خاصة أزمة التقلبات في أسعار المحروقات

Abstract: La Problématique de cette recherche est sur la façon d'élaborer une stratégie de diversification économique pour que cette stratégie aide l'économie algérienne à sortir du problème de la dépendance aux hédrocarbures et de trouver d'autres sources de revenu national à travers le développement des activités productives dans divers secteurs, étant donné que l'économie algérienne est plein d'une variété de composants (industrielle, agricole , tourisme ...) L'économie algérienne passe en ce moment a un problème de baisse de revenu(la baisse du prix de pétrole) qui est la seule ressource de revenu ce la oblige le gouvernement a modifier l'orientation économique est donne l'importance à d'autres secteurs plus importants, de sorte que la demande la diversification de l'économié algerienne est devenu une nécessité absolue pour réalisé la stabilité économique

مقدمة :

لقد شكلت المرحلة الراهنة التي يمر بها الإقتصاد العالمي أحداثا مهمة لها تأثيرات مختلفة على الإقتصاد الجزائري و قد كان للتراجع الكبير لأسعار النفط في أواخر 2014 الأثر السلبي خاصة على مداخيل الدولة نتيجة الإعتماد المفرط على هذا المورد الوحيد للدخل ، و هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إنتهاج سياسة تقشفية معتمدة على تقليل الإنفاق العام في شتى المجالات في مقابل ذلك إعتماد ألية التنويع الإقتصادي عبر دعم الأنشطة الإنتاجية لتعويض الخسارة الناتجة عن هبوط أسعار النفط ،و رغم أن الإقتصاد الجزائري يعاني منذ الإستقلال من ضعف تنافسيته نتيجة لإرتباطه الشديد بالمحروقات إلا أن الحكومات المتعاقبة ما فتأت معالجة هذه المشكلة عبر سياسات الإصلاح الإقتصاد المنتهجة منذ مدة في سبيل إيجاد سياسات إقتصادية سليمة لخلق الثروة للإقتصاد بديلة للمحروقات إلا أنها لم يكن لها مفعول كبير في تحويل الإقتصاد الجزائري من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج ، و على الرغم من الأثار السلبية التي خلفتها السياسات السابقة إلى أن المحاولات ما زالت مستمرة لتحسين الظروف الإقتصادية محليا و الخروج من عنق الزجاجة خاصة مع إلاء الحكومة أهمية كبيرة لموضوع تنويع مصادر الدخل عبر الإهتمام بجلب العديد من الإستثمارات في قطاعات مختلفة لمالها من دور في التقليل من الإعباء الحكومية عبر توفير المزيد من مناصب الشغل و التقليل من حدة البطالة و سوف نتطرق في هذا البحث إلى النقاط التالية :

1- مفهوم التنويع :

2- أسباب اللجوء إلى التنويع :

3- مزايا و أهداف التنويع الإقتصادي :

4- العلاقة بين التنويع و النمو الإقتصادي :

5- إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

6- واقع التنويع ومتطلباته في البرامج التنموية في الجزائر

7- أليات التي تمكن الإقتصاد الجزائري من تفعيل سياسة التنويع :

8- التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري

1-مفهوم التنويع :

في كثير من الأحيان ينظر إلى التنويع الإقتصادي على أنه الألية التي تسمح بتقليل الإعتماد على الموارد الناضبة و الوحيدة و الإنتقال إلى مرحلة الإستثمار في النشاطات الإنتاجية الصناعية منها و الفلاحية و خلق قاعدة صلبة للإقتصاد الوطني مبنية على أسس سليمة عبر تحقيق الإكتفاء الذاتي في هذه القطاعات كما يعرف التنويع بأنه توزيع الإستثمار على قطاعات مختلفة في الإقتصاد و عدم الإعتماد على مورد واحد للدخل أو قطاع واحد فهو بذلك يسمح بتعدد النشاطات الإنتاجية و عدم التركيز على هدف واحد فقط

التنويع الإقتصادي الحقيقي هو الذي يحمي الإقتصاديات من التذبذبات المفاجئة ذات الصلة بعوامل العرض و الطلب ، و هو الذي ينشط كافة القطاعات الإقتصادية و ليس صناعة بحد ذاتها أو قطاعا معيناً ، كما هو الذي يسمح بتنويع منتوجات و صادرات و إستثمارات الإقتصاد

وبشكل عام يمكن القول أن التنويع الإقتصادي بالمعنى الواسع هو تنويع مصادر الدخل الأساسية في البلد الواحد من خلال رفع القدرات الإنتاجية للقطاعات الرئيسية المختلفة في الإقتصاد ، دون الإعتماد على القطاعات الذات الميزة النسبية مما يخلق بدائل مختلفة للمورد الوحيد

2-أسباب اللجوء إلى التنويع :

من بين أهم الأسباب التي دفعت معظم الإقتصاديات العالمية و خاصة الإقتصاديات التي تعتمد على الموارد الناضبة الإعتماد على التنويع الإقتصادي كحل وحيد للخروج من أزمة التقلبات التي تحدث في مصادر الدخل لهذه الموارد هي :

1-لعنة الموارد : و هو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الناضبة (البترول ، الغاز ، المعادن...)الذي يؤدي إلى قلة النمو الإقتصادي و ظهور نتائج سيئة للتنمية و العكس ،فهذه الموراد تكون في غالب الأحيان عائقاً و ليس محفزاً للتنمية و النمو الإقتصادي ، فهي معرضة بسبب الإعتماد الكلي على هذه الموارد إلى معضلة الوفرة التي تسبب فشل التنمية في هذه الدول

كما أن زيادة الموارد الطبيعية الناضبة قد تؤدي إلى :

أ-ضعف تنافسية القطاعات الغير نفطية و قلة إنتاجياتها

ب-تذبذب في إيرادات الدولة الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط

ج-سوء إدارة الحكومة للموارد

د- اللإ ستقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموراد السهلة

وقد توصلت أغلب البحوث الحديثة إلى أن وفرة الموارد الطبيعة تؤثر على مستوى مخرجات الإقتصاد و النمو و ذلك بتأثيرها سلبيا على القطاعات الإقتصادية و خاصة الصناعية ، و خفض العائد المتوقع على الإستثمار في رأس المال البشري و على طريقة تسيير إقتصاديات الموارد الطبيعية

2-إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي : يؤدي إعتماد النشاط الإقتصادي في الدولة على الموارد الناضبة إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي الناتجة عن ضعف و تدني معدلات الإستثمار في القطاعات الحيوية الأخرى فالإعتماد المطلق على الموارد الطبيعية التي تتأثر بإستمرار بتقلبات أسعارها عالميا يؤدي إلى تأثر النمو الإقتصادي بمصادر دخل هذه الموارد نتيجة للتقلبات التي تحدث في أسعارها .

3-ضعف تنافسية القطاع الصناعي :على الرغم من سعي الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى خلق إقتصاد متنوع و متطور قوامه قطاع صناعي متطور يعمل على إعادة تشكل بنية الإقتصاد الوطني ، إلا أن قطاع المحروقات مازال هو المهيمن على الإقتصاد الوطني ، حيث

مازالت الصناعات الإستخراجية تشكل القسم الأكبر في الناتج المحلي و الصناعات التحويلية تشكل الحلقة الضعف في الناتج ، إن الإنفتاح الإقتصادي و التجاري كشف النقاب عن ضعف تنافسية القطاع الصناعي العمومي و الخاص و بدأت الصناعة الوطنية تخسر حصتها حتى في السوق المحلية نظراً للمنافسة التي تواجهها من السلع الأجنبية ، أما خارجيا فمن غير الممكن الحديث عن صادرات صناعية خارج المحروقات ممكن أن تنافس السلع العالمية ، هذه الأشكالية سببها الإستراتجيات الصناعية المنتهجة سابقاً و التي لم تعطي النتائج المرجوة عند تطبيقها ربما يرجع هذا إلى سوء تطبيقها مما ساهم في بطئ قيام صناعة وطنية صلبة يمكن أن تحرر الإقتصاد الوطني من تبعيته للخارج

4-مواجهة الأزمات العالمية و الخاصة بالتقلبات في أسعار الموارد الطبيعية :إن إعتماد الإقتصاد الجزائري على المحروقات و هي المصدر الوحيد للدخل فإن أي تغيرات على مستوى الأسعار بالإنخفاض له تأثير سلبيي على الاقتصاد الجزائري و ينصب هذا التأثير مباشرة على مستوى النمو، حيث يمثل القطاع النفطي أهم مكون للناتج المحلي الخام بنسبة تتراوح ما بين 44 و46 %، كما يعتبر النفط المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي تراجع في الطلب العالمي على النفط أو في إنخفاض الأسعار من شأنه أن يؤثر على النمو المحلي. هذا بالإضافة إلى كون البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر تعتمد في تمويلها على العائدات النفطية، مما يجعل أي تراجع في الأسعار انعكاس على تنفيذ هذه البرامج نظراً لإتباع الحكومة سياسة تقشفية من خلال تقليص الإنفاق العام و تقليص برامج الدعم الحكومي و هذا ما قد يشكل أزمة للإقتصاد الجزائري ، و لموجهة هذا الأشكال يجب على الحكومة إتباع سياسة التنويع الإقتصادي للخروج من مرحلة التبعية للمحروقات و مواجهة أزمة التقلبات في أسعارها دولياً

5-ضياع الموارد : تشير مجموعة كبيرة من الدراسات أن البلدان التي تعتمد بنسبة كبيرة على الموارد الطبيعية (البترول) معرضة بشكل كبير إلى عجز في إدارة المقادير الكبيرة في عوائدها مع إمكانية عدم السيطرة على الإنفاق الحكومي و هو ما يمكن و يسمح بإساءة الموارد ، و يفضي ذلك إلى عدم قدرتها على وضع خطط بعيدة المدى و ربطها بأطر الإنفاق المتوسطة المدى و الموازنات السنوية مما يعيق تنويع مصادر الإقتصاد

3-مزايا و أهداف التنويع الإقتصادي :

من أهم المزيا التي يمكن أن تجنيها الدول في إتباع إستراتجية التنويع الإقتصادي هي :

1-زيادة الفرص الإستثمارية : إن من أهم أهداف التنويع من خلال توسيع النشاط الإقتصادي هو زيادة الفرص الإستثمارية و تنويعها في مختلف النشاطات الإقتصادية وهو ما يساعد على زيادة العوائد الناتجة عن هذه الإستثمارات مما يزيد من معدلات النمو الإقتصادي ،و إن عملية التركيز على إستثمارات معينة يزيد من فرضية التعرض لمخاطر الإستثمار الناتجة عن التقلبات في الدورة الإقتصادية

2-تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:إن إعتماد الإقتصاد الوطني على إنتاج منتوج وحيد أو إرتكازه على قطاع معين يؤدي هذا إلى تعرض الهيكل الإنتاجي إلى مخاطر متعددة نتيجة تأثره المستمر بتقلبات أسعار هذا المنتوج (المحروقات ، الموراد الطبيعية .السلع الزراعية ...) و بالمقابل فإن توسيع النشاط الإقتصادي عبر تنويع مصادر الدخل بالإهتمام بنشاطات متعددة سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره.

3-تقليص التذبذبات في حصيلة الصادرات :في غالب الأحيان مايكون هناك تذبذب في حصيلة الصادرات الناتجة عن تغير الطلب الخارجي على المنتوجات المحلية ، فالإعتماد على منتوج وحيد قابل للتصدير يزيد من حدة مخاطر هذه التقلبات مما يؤثر على إرادات الدولة

من الصادرات من النقد الأجنبي و بالتالي على الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

4- زيادة إنتاجية رأس المال البشر : يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، و التنويع الاقتصادي من خلال توزيع النشاط على جميع القطاعات الإقتصادية يسهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي

5- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجيةالمختلفة : تعاني الكثير من القطاعات الإقتصادية في الدول التي لا تعتمد على التنويع الإقتصادي في ضعف العلاقات التشابكية و إنخفاضها عموديا و أفوقياً بين هذه القطاعات و هذا ما يفسر عدم التنسيق بين هذه القطاعات الإقتصادية التي تنتج بعض الموارد تكون في نفس الوقت مدخلات في صناعات أخرى و هذا ما يعيق عملية التنمية ،لهذا يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجةالمختلفة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

و بصفة عامة يمكن القول أن التنويع الإقتصادي يعزز النمو و القدرة التنافسية ، فهو يؤمن بذلك الإستقرار الإقتصادي في مقابل مخاطر عدم اليقين في السوق ، و يشجع على إنتشار التكنولوجيا ،كما يوفر المرونة في تربط العلاقات الإنتاجية المتبادلة و التجارة و سوق العمل

4- العلاقة بين التنويع و النمو الإقتصادي :

هناك إتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو(في التجارة الخارجية) التي ترى في التخصص أي إنتاج سلعة واحد تكون لها فيها ميزة نسبية (إنخفاض تكلفة إنتاج السلعة)محفزاً ومصدرا للنمو الاقتصادي و لاحاجة للتنويع الإقتصادي ،ذلك أن صادرات الدول التي تعتمد على التخصص ترتكزعلى الصناعات الإستخراجية التي غالباً ما تتعرض أسعارها وعوائدها لتقلبات كبيرة في الأسواق العالمية مما يؤثر على عملية تمويل التنمية ،والدليل في ذلك ما تتعرض له أسواق النفط والغاز من أزمات عنيفة متتالية تؤدي إلى تدهور عائدت الدول المصدرة لهذه المواد وهو ما يفسر عدم نجاح هذه الدول في تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي نتيجة تمحور الفعاليات الاقتصادية فيها حول استخراج وتصدير النفط والغاز.

ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن لإنخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج الصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.

5-إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من إختلالات واسعة ناتجة عن أسباب داخلية وأخرى خارجية فهو لا يزال إقتصاد ريعي على الرغم من توافر الموارد المتنوعة سواءاً الطبيعية المادية أو البشرية غير أن عملية توجيه وإستغلال هذه الموارد بالصورة التي تنوع بها مصادر الدخل لا يسير بالإتجاه الصحيح، فالإعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل ساهم بشكل كبير في إختلال الميزانية و جعل الإقتصاد عرضة للصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط العالمية) لكن رغم هذا مازلت الحكومات المتعاقبة في الجزائر تؤكد على أهمية تعزيز تنويع الأنشطة الاقتصادية والتوجه نحو بناء قاعدة صناعية قوية أساسها التعاون المشترك بين القطاع العام و الخاص مبني على أنظمة تشريعية

وتنظيمية هدفها تشجيع القطاع الخاص مع إعتماد إستراتجيات ملائمة لحالة القطاعات الإقتصادية في الجزائر (صناعي ، فلاحي ، سياحي ....) إلا أن الواقع يؤكد أن جميع هذه الإصلاحات مازالت تراوح مكانها و الدليل على ذلك هو أن الصادرات خارج قطاع المحروقات مازلت تشكل الحلقة الأضعف في الإقتصاد الجزائري

لقد بينت التجربة أنه ليس هناك أي فائدة من تركيز موارد و قدرات الدولة على عمل واحد ، فهناك الكثير من الدول تتبع إستراتجية التنويع تكون نشطة في كثير من الصناعات المتطورة و الناضجة ، فهي في الغالب تبسط مواردها المالية النادرة على عدت نشاطات إقتصادية و هذا ما يسمح لها بتنويع مصادر الدخل و يخدم مصالحها من خلال الحفاظ على نمو دائم للإقتصاد

إن المشكلة الاقتصادية الهيكلية المزمنة القائمة في الإقتصاد الجزائري، والتي تبعتها تراكم المشكلات الاجتماعية، سببه سوء الإنفاق الحكومي المعتمد على الزيادة في الإيرادات النفطية الذي ساعد على التوسع في الاستهلاك العام و الخاص بما يتجاوز الطاقات الإنتاجية من غير النفط في البلاد ، هذا الإنفاق المفرط للإيرادات النفطية العامة الذي يأتي من خلال سياسات الاقتصادية الكلية غير المتسقة أدى إلى زيادة شلل الاقتصاد الجزائري و أصبح في رحمة القوة العالمية ، لهذا يمكن القول أن إستمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية يؤثر سلبياً على النمو الإقتصادي المرتبط أساسا بمورد وحيد ذات دخل يتأثر بإستمرار بالمتغيرات العالمية

6-واقع التنويع ومتطلباته في البرامج التنموية في الجزائر

إرتبط الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بالنفط كما إرتبطت استراتيجيات تنويع القاعدة الاقتصادية بالنفط كإيرادات من خلال توجيهها بالإنفاق العام، أو كقطاع من خلال إرتباطاته المباشرة بالقطاعات الصناعية والخدمية الأخرى . ولكن سوق النفط إتسم بالتقلبات الحادة سواء بالأسعار أو بالإنتاج مما انعكس على الاقتصاد الوطني من خلال حقب "الطفرات" أو "الركود" . إن تحليل مسار الاقتصاد الجزائري ونموه ودرجة تنوعه يعتمد إلى حد كبير على إرادات هذا المورد مما يأثر مستقبلاً على استثمارات الدولة و على صادرات وعائدات الجزائر من النفط وبالتالي إنفاقها التنموي. كما أن الغموض الذي يكتنف سوق الطاقة في العالم يؤثر سلبيا على السياسات التنموية للدولة ، و هنا يطرح موضوع إدارة المالية العامة، فالمعروف أن الإيرادات من النفط كما سبق ذكره تتصف باللإستقرار مما يؤثر على الإنفاق العام وبالتالي على وسائل تحييد آثار التغيرات في الأسعار في الأجل القصير على ذلك الإنفاق وكذلك على النمو والاستقرار المالي والاقتصادي

و قد إتبعت الدولة سياسة التقليل من أثار هذه التغيرات بإنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل المساهمة في تحقيق إستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق إستقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعبة التنبؤ إلى الميزانية .

و قد تبنت مجمل الخطط التنموية في الجزائر سياسة التنويع الإقتصادي كهدف رئيسي لتنويع مصادر الدخل وتخفيف الإعتماد على النفط لتجنب مخاطر التغيرات التي تحدث في سوق النفط العالمية و ذلك عبر إتباع سياسة دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية ولتحليل و تقييم الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري و تحليل مسيرة التنويع الإقتصادي وذلك من خلال دلائل و مؤشرات مختلفة من بينها

1-التنويع في بنية الناتج المحلي :

هناك العديد من المؤشرات التي توضح الهيمنة الكبيرة للمحروقات على القطاع الإقتصادي و هذه الهيمنة تتعدى القطاع الإقتصادي إلى القطاعات الأخرى جميعها ، و الملاحظ أن نسبة مساهمة المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين30 و 35

%كما تتروح نسبة عائدات النفط إلى جملة الإرادات الحكومية ما بين 78%في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014 هذا الإعتماد الكلي على المحروقات هو الذي أدى إلى فشل كل السياسات الداعمة لعملية التنويع الإقتصادي

الجدول رقم 1:مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي %

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع المحروقات	43,9	45,1	31,2	34,9	36,1	34,4	30,0
الصناعي (خارج المحروقات)	5,1	4,7	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6
الفلاحي	7,6	6,6	9,3	8,5	8,1	8,8	9,8
الخدمات (الحكومية و الغير حكومية)	29,1	29,2	35,6	34,8	26,1	26,4	38,3

يعد القطاع الصناعي و الفلاحي مصدر النمو في الإقتصاديات العالمية ، لكن مايلاحظ من الجدول أن تركيبة الناتج المحلي يسيطر عليها قطاع المحروقات بنسبة كبيرة مع تراجع القطاعات الأخرى ذات الأهمية الكبرى (القطاع الصناعي و الفلاحي)،و على الرغم من كل الإجراءات و الإصلاحات التي مرت عليها هذه القطاعات و مبادرات الدولة لإنعاشها من خلال البرامج التنموية منذ سنة 2001 إلا أنها مازلت تحقق نتائج و معدلات سالبة

إن الوقت الحالي يتطلب من الدولة تبني سياسة تنموية بديلة تعتمد على التخلي التدريجي على المحروقات لموجهة التغيرات العالمية في مجال الإبتكارات الحديثة للطاقات البديلة ، و إن الوقت يمر و الحكومات المتعاقبة مازلت تنادي بسياسة التنويع دون أن نلاحظ أي نتائج مرضية في هذا المجال خاصة و نحن نعيش مرحلة إنخفاض و سقوط حر لأسعار البترول التي من غير الممكن أن تتعافى في المدى القصير نظراً لمحمل التوقعات التي تتبناها الهيئات العالمية في هذا المجال ، لهذا يجب بناء قاعدة المستقبل للأجيال القادمة بناءاً على التقليل التدريجي على النفط كمصدر وحيد للدخل لأن المرحلة القادمة سنشهد فيها إنخفاض الريع الخارجي المترتب عن تقلص إنتاج هذه المادة و هو ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية حاليا وذلك بالإهتمام تدريجياً بالنشاطات الإستثمارية الواعدة و التي تسمح بتوليد أكبر قدر ممكن من الأثار الإنمائية و التي تغنينا عن التبعية الإقتصادية للعالم الغربي

2-التنويع في بنية ميزانية الدولة

تشكل الأيرادات النفطية القسم الأكبر من مجمل الأيرادات الحكومية ، و هو ما يفسر إعتماد الإنفاق العمومي على الإيرادات الناجمة عن تسويق النفط في تمويل برامج التنمية الإقتصادية ، حيث و على طول فترة الدراسة نلاحظ أن الأيرادات النفطية تشكل أكثر من 60 % من مجمل إيرادات و مداخيل الدولة و هذا ما يجعلها تتأثر و بشكل كبير في حالة إنخفاض هذه العوائد مما يعيق برامج الإستثمارات الحكومية بدرجة كبيرة .

الجدول 2 :مساهمة القطاعات الغير نفطية في ميزانية الدولة

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات النفطية	75,8	78,8	65,6	66,1	68,7	66,0	61,9
الإيرادات خارج المحروقات	23,9	21,2	34,4	33,9	31,3	34,0	38,1

و على الرغم من أن الاعتماد الكبير على عائدات النفط بوصفها مصدراً رئيسيا للدخل لم تشكل مشكلة في السنوات الأربع الأخيرة نظرا لوصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية و ما نجم عنه من وفرات مالية كبيرة إلا أن الفترة الحالية تشهد إنخفاض كبيرة في أسعار النفط ومن شأن هذا أن يقيد قدرة الحكومة في السيطرة على هذه الإيرادات، لكونها متغيرات ذات طبيعة خارجية مما قد يتسبب في إختلالات مالية كبيرة

1- التنويع في بنية عوائد التصدير

همين قطاع المحروقات على الصناعة الجزائرية حيث يعتبر أكبر قطاع صناعي وهذا ما شكل عائق أما تطور الصناعة الجزائرية (التحويلية) و تكوين نسيج صناعي متنوع كما ساعد على إبطاء التحولات الهيكلية و النمو الإقتصادي ،فبالنسبة لتنوع بنية عوائد التصدير نلاحظ من الجدول التالي أن عوائد التصدير خارج قطاع المحروقات لم يتجاوز 3,28% في الفترة الممتدة بين سنتي 2006- 2014

الجدول رقم 3 :الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (مليون دولار)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
خارج المحروقات	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2810
إجمالي الصادرات	54613	60163	79298	45186	57091	72888	71736	64377	95692
النسبة	2,12	2,21	2,44	2,35	2,67	2,82	2,87	3,36	2,93

إن هذه النسب الضعيفة التي تمثلها حصة الصادرات الغير نفطية مقارنة بالصادرات النفطية يرجع سببها إلى إهمال الحكومة الجزائرية للقطاع الصناعي و الفلاحي خاصة في فترة إرتفاع أسعار البترول منذ سنة 2008 حيث شهد الإقتصاد الجزائري رواجاً إقتصاديا مما تسبب في إعتقاد أن النفط هو النشاط الرئيسي و الوحيد في الإقتصاد الجزائري و هو مصدر الثروة الوحيد تقريبا ، و هذا عكس ما هو موجود في دول أخر ، كما أن هناك أسباب عديدة حالت دون تطور الصادرات الوطنية من بينها النوعية الرديئة للمنتوجات الوطنية و الإرتفاع

الكبير في أسعارها مما يحد من قدرتها على منافسة السلع في الأسواق العالمية قلة إهتمام الحكومة بالصادرات خارج المحروقات في فترة زيادة عوائد البترول (الرواج الإقتصادي) ، و توجيه الأستثمارات في قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى

7-أليات التي تمكن الإقتصاد الجزائري من تفعيل سياسة التنويع :

إن تنويع مصادر الدخل و تفعيل سياسة تنويع الإقتصادي تتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأمد تواكب التغيرات التي تحدث في الإقتصاد العالمي ، حيث أن القطاعات الإقتصادية (الصناعة ، الفلاحة و السياحة) تأتي في مقدمة القطاعات الواعدة التي من خلالها يمكن زيادة الدخل وتكون بديلا من الاعتماد على المحروقات ، فالجزائر تزخر بمقومات عالية للتنويع الاقتصادي في جميع المجالات كما أن الوقت لا يزال سانحا لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وبناء اقتصاد متين يعتمد على القطاعات الإنتاجية ويستمد قوته من الموارد البشرية الوطنية ، إن التنويع الإقتصادي المناسب في الإقتصاد الجزائري يتطلب الإعتماد المتناقص على المحروقات و تتزايد فيه أهمية القطاع الخاص مع المحافظة على التنافسية من خلال التوسع في الصناعات و الخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات النفطية كذلك من خلال إقتصاد معرفي يتصف بكثافة الإعتماد على البحث و التطوير و الإبتكار

أ-تنمية القطاع الصناعي :

يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في دفع عجلة التنمية إذ يعتبر القطاع الرئيسي المساهم في تمويل برامج التنمية و تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى ، و على الرغم من تعثر هذا القطاع منذ سنوات و لم يحقق أهدافه التنموية في الجزائر نتيجة جملة من الخصائص التي إتسم بها هذا القطاع منذ فترة طويلة من الزمن من بينها قدرة القطاع على إشباع الطلب المحلي فقط ، عدم وجود سياسة صناعية واضحة معتمدة من قبل الحكومة الجزائرية ، الدعم الكبير الذي تلقته مؤسسات القطاع العمومي بغرض مواجهة المنافسة الخارجية مما أدى إلى إنخفاض كفاءة هذه المؤسسات و مقدوريتها على المنافسة الخارجية .....إلخ و قد جاءت جل محاولات الحكومة في تحسين أداء هذا القطاع و رفع كفاءته بثمار محدودة فيما عدا بعض الصناعات (الغذائية على وجه الخصوص)

إن النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر يتطلب إعتماد إستراتجية عميقة يكون مرتكزها الصناعات الأساسية التي بإمكانها أن تطلق كامل أثارها الحركية إلى كافة الفروع الصناعية القائمة عليها و المستفيدة منها كما يتطلب بناء منظومة صناعية متكاملة تعتمد في مدخلاتها على مجمل القطاعات الإقتصادية و قوامها الإبداع و الإبتكار للقدرة على المنافسة عالميا لتكون أداة أساس في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مستدامة ، إن الإستراتجية الصناعية التي تبنتها السلطات الحكومية في الجزائر لم تتجسد على أرض الواقع و لم تؤدي إلى تطوير هذا القطاع رغم أنها جاءت بأهداف ترمي إلى دعم الحرية الفردية و ترشيد الإقتصاد ، و التطوير المكثف للنشاطات الصناعية عبر تكثيف النسيج الصناعي و توسيع حيز الصناعة إلا أن القطاع في ظل هذه الإسترتجية مازال لم يحقق الهدف المنشود منه و هو تحرير الإقتصاد من التبعية للمحروقات

يعد القطاع الصناعي الأقدر على تحقيق التنوع الإقتصادي و النمو المستدام بإعتباره محركاً فاعلاً للنمو الإقتصادي لما تتمتع به من قدرة على خلق مناصب حقيقة للنمو فضلاً على قدرته على التواصل مع النشاط الإقتصادي ، فبإمكان الجزائر تطوير صناعات متعددة بتروكماوية أو في مجال التعدين و تطوير الصناعات الإستخراجية الأخرى لما تزخر به من موارد طبيعة (الحديد و الفوسفات) و كذالك توسيع النشاط في الصناعات التحويلية (الغذائية و النسيج)

ب –تنمية القطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات ذات القوى الكامنة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، نظرًا لما يتمتع به هذا القطاع من إمكانيات (شساعة الأراضي الزراعية و تنوعها حيث أن من مساحة الجزائر هناك 40 مليون هكتار يمكن أن تأتي بمردود زراعي ، تنوع المحاصيل الزراعية و إرتباط المواطن الجزائري بالعمل الزراعي)، بالأضافة إمكانية التخصص في إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية

و لأمكانية تنمية هذا القطاع يجب على الحكومة تقديم جميع سبل الدعم الممكنة و التي تمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به من بينها

– حل المشاكل المالية التي يتخبط فيها الفلاح الجزائري ، تشجيع المبادرات الفردية فيما يخص الإستثمار في القطاع الفلاحي

– ضرورة تسوية مشكل العقار الفلاحي :إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987و هذا ما يتطلب العمل على مشكل العقارات الفلاحية التي أثرت على مردودية القطاع

– وضرورة تحديد حظيرة المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من إنتاج و مراقبة و نقل و تسويق

–عصرنة القطاع عبر تدعيمه بكل الوسائل المادية و البشرية و الإستعمال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في الميدان الفلاحي

ج –السياحة مدخل جديد لتنويع الإقتصاد الجزائري :

تسعى الجزائرإلى جعل السياحة محركاً رئيسيا للنمو الإقتصادي و إستقطاب المزيد من السياح كجزئ من إسترتتجيتها للتنويع الإقتصادي ، بعيد عن الإعتماد الكلي عن قطاع المحروقات الذي بقي لسنوات طويلة وحده المحرك الأساسي للنمو ، فهي تتوفر على قدرات سياحية غنية و متنوعة من شأنها أن تتيح عرض سياحي متكامل ، إلا أن هذه القدرات لم يتم إستغلالها أحسن إستغلال رغم توفر المقومات المالية و البشرية لتطوير و إستغلال هذه القدرات ، و في هذا المجال قامت السلطات المختصة من أجل تطوير هذا القطاع بوضع برانامج متعددة ذات أهداف بعيدة المدى تسعى لأعطاء وثبة سريعة للنهوض بالقطاع ليكون البديل الثالث من حيث الأهمية لقطاع المحروقات في تنويع مصادر الدخل ، و عملت السياسة السياحة التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية مأخرا مثلما رسما " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 و التي كانت من أولوياتها تثمين وجهة الجزائر و جعلها ملتقى سياحيا من خلال تحسين نوعية الخدمات السياحية و الأرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية ،و تحسين صورة الجزائر السياحية ، رغم ذلك بقي قطاع السياحي يراوح مكانه ولم يستطع حتى منافسة الدول المجاورة (تونس ، المغرب) في هذا المجال ، حيث نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع لم تتجاوز 5,5 % في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة ، و هذه النسبة تعتبر ضعيفة إذا ما قرناها بدول الجوار حيث تتجاوز 9 % و السبب هو ضعف المداخيل المحصل عليها من توافد السياح الأجانب للجزائر نتيجة لضعف الخدمات المرافقة للنشاط السياحي و هو ما يعكسه ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية القطاع السياحي حيث جاءت في المرتبة 113 عالميا حسب إحصائيات 2011

إن الإهتمام بإستراتجية التنويع الإقتصادي تتطلب من الحكومة الجزائرية إعادة بعث هذا القطاع و إعطائه الأولوية في الدعم ضمن برامج التنمية المسطرة للسنوات القادمة من خلا بناء سياسة سياحية تقوم على أساس البناء الفعلي لقطاع سياحي ينافس عالميا من خلال مجموعة من الأجراءات أهما:

–زيادة حجم الإنفاق العام لهذا القطاع لبناء قاعدة صلبة يرتكزعليها القطاع تسمح له بالإستمارية و التطور و المنافسة

–تطوير المنشآت السياحية و توفير الضروريات اللازمة التي ترافق النشاط السياحي (خدمات النقل و الإطعام ....)

-تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي (الخدمات المصرفية ، قنوات الإتصال و الإعلام ...)

-إعتماد سياسة التسويق السياحي من خلال المشاركة في التظاهرات و المعارض السياحية العالمية للترويج لقطاع السياحة لإصال صورة أفضل للعالم الخارجي عن الجزائر

د – دعم القطاع الخاص و رفع كفاءته الإنتاجية :

لقد أدى اعتماد الدولة لأمد طويل على صادرات النفطية في الإيرادات العامة بغياب مصادر أخرى موثوق بها للموازنة إلى دفع البلاد إلى لعنة الموارد وقمعت القطاع الخاص حيث كان و مازال يعاني من مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحول دون تطوره بما في ذلك الإطار التشريعي والتنظيمي غير المناسب ، ونظرة الحكومة الجزائرية للقطاع العام ومنافستهما غير العادلة للقطاع الخاص، وعدم نجاعة السياسات والإستراتيجيات التي طبقتها الحكومة الجزائرية لتنظيم عمل هذا القطاع ، وعدم كفاءة البنية التحتية ونقص العمالة الماهرة. و إرتفاع التدخلات واللوائح التنظيمية الحكومية. وغيرها من المشاكل و هذا ما أثر على إنتاجية الشركات وقدرتها على المنافسة اليوم وتمثل تأثير هذا الوضع بإنعدام التنوع الإقتصادي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي عدم المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية

و على الرغم من كل هذا هناك إمكانات هائلة لتطوير القطاع الخاص ومشاركته في تنويع الإقتصاد الجزائري ، و هذا ما أعربت عنه الحكومة الجزائرية في كل مرة بإلتزاماتها المستمرة لتنشيط دور هذا القطاع و هذا عبر مجموعة من التدخلات لتنظيم عمل القطاع من خلال تنظيم و تسهيل بيئة الأعمال و خلق مناخ إستثمار جذاب يعمل على تسهيل دخول القطاع للنشاط الإقتصادي من خلال (رفع الحواجز القانونية والتنظيمية الإدارية أمام الاستثمار.،تبسيط إجراءات الحصول التمويل ،تسهيل التجارة و اللوائح التنظيمية و البنية الأساسية ، تحسين تقديم الخدمات من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص...) ،بالإضافة إلى إعداد إستراتجية تعتمد على الهيكلة المؤسسية القائمة، ومكتسبات الإصلاح الهيكلي لتعزيز دوره من خلال تفعيل عملية الخوصصة التي مازالت ترواح مكانها منذ سنوات طويلة مضت نظراً لعدم وجود إرادة سياسية قوية لتحريك هذه العملية ، التوسع في إنشاء المؤسسات ، و توفير التمويل بشروط ميسرة ،و تفعيل دور مؤسسات التمويل لدعم القطاع و تهيئة المناخ الإقتصادي و التنظيمي لزيادة إنتاجية القطاع و إتباع نظام الحوافز التي تساعد على تحسين الكفاءة في هذا القطاع

هـ–التوظيف الجيد لموارد المحروقات :

إن جميع الموارد الطبيعة المستخرجة من باطن الأراضي الجزائرية كلها غير قابلة للتجديد وكل برميل نفط أو متر من الغاز يستخرج من باطن الأرض يدفع البلد المنتج خطوة أخرى بإتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد و الأيرادات التي تولدها شيئ من الماضي لهذا يتطلب على الحكومة الجزائرية توظيف هذه الموارد توظيفاً جيدا و إستخدامها في رفع مساهمة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية يسمح بتوليد دخول تعوض مرحلة زوال و نضود الموارد المستخرجة من باطن الأرض

و–توفير المناخ المناسب لجلب الإستثمارات :

لقد أدى سيطرة القطاع العام على النشاط الإقتصادي في الجزائر منذ سنوات الستينات إلى إضعاف القدرات التنافسية للإقتصاد و إنغلاقه على رؤوس الأموال الأجنبية (بإستثناء الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات)نظرا لغياب المناخ الإستثماري الملائم لجذبه ، و قد شرعت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى فسح المجال أما الإستثمارات الأجنبية و المحلية في الولوج للنشاط الإقتصادي في الجزائر لما لهذه

الأستثمارات من مزايا حيث تساهم في زيادة تدفقات النقد الأجنبي المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية في الميزان، ومن خلال الإمكانات التي ستوفرها الشركات لدخول أسواق التصدير، في دعم ميزان المدفوعات ، والتقليل من احتمالات حدوث أزمات مالية وعجز في تسديد الديون الخارجية، وزيادة الدخل القومي، كون الاستثمارات الأجنبية مصدر مهم للضرائب التي تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبي ،و إدراكا منها بأهمية الإستثمارات الأجنبية أعلنت الحكومة في نوفمبر 2014 عن إصدر قانون جديد للاستثمار بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية و توسيعا لتشمل معظم النشاطات الإقتصادية في البلاد

8-التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري

1-إنخفاض إعتماد النفط كمصدر للطاقة في ظل توفر المصادر البديلة :تتجه أنظار صانعي السياسة الإقتصادية العالمية حول التقليل من أهمية النفط في عالم الطاقة و السير نحو تطوير المصادر البديلة للنفط مجدية من الناحية الإقتصادية و صديقة للبيئة ، و في ظل التسارع و التطور التكنولوجي الكبير بدأت عملية إنتاج المصادر البديلة للنفط خاصة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الذي يعتبر الحدث الأبرز في سوق النفط خلال العقدين المنصرمين قد يغير من وجهة نظر المؤمنين بنظرية ذروة النفط، منذ العام 1985 دخل الإنتاج الأمريكي من النفط في تراجع مستمر إلى العام 2008 فقد تراجع من 9 ملايين برميل يومياً إلى أن بلغ 5 ملايين برميل يومياً، إلا أن ما بات يعرف بطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة والتي بدأت في عام 2005 أدت إلى زيادة إنتاجها من النفط من 5 ملايين في عام 2007 إلى أن وصل إلى 8 مليون في عام 2013 ،كما وضعت الكثير من الدول وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي أهدافاً للوصول إلى نسبة معينة من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة، هذا بالإضافة إلى الإستثمارات الضخمة في تقنية السيارات الكهربائية والتي تهدف إلى تقليل إستهلاك الوقود الأحفوري في قطاع النقل والمواصلات، وقد أدت هذه الجهود في المحصلة إلى خفض معدلات النمو في إستهلاك الوقود الأحفوري سواءً في قطاع النقل أو قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية.مما قد يزيد من تدهور الطلب العالمي على النفط بسبب إنخفاظ إعتماد الدول الصناعية الكبرى و الناشئة عليه و تراجع أهمية النفط في العلاقات العالمية في السنوات القادمة ، قد تشهد سوق النفط العالمية تغيرات كبيرة يكون الطلب على النفط مقرون بالنمو الكبير في إنتاج الموارد البديلة يعني هذا أن مكانة النفط و أهميته كسلعة إستراتجية ستشهد تراجعاً و السبب يرجع كما تم ذكره إلى تحسن كفاءة إستخدام الطاقة أو تطوير مصادر بديلة ومتجددة للطاقة ومنها ما يتعلق بجانب العرض كطفرة النفط الصخري التي ستزيد من المعروض النفطي في الأسواق، وهذا يعني في المحصلة أن أسعار النفط ستشهد تراجعاً كبيرا كما هو حاصل في هذه الفترة حيث تراجعت إلى النصف منذ أواخر 2014 مما يؤثر سلبيا على الخطط التنموية المبنية على مداخيل النفط كمورد رئيسي

2- التقلبات المستمرة لأسعار المحروقات :إن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية و خاصة التراجع الكبير في الأسعار الحالية و عدم الإستفادة الكلية من الطفرة النفطية السابقة و عدم الأستخدام الأمثل للموارد الناتجة عن هذه الطفرة في التنمية الإقتصادية ، فإن تراجع الأسعار يعني أن مداخيل الدولة ستشهد تراجعاً مستمراً ما سيؤثر على إمكاناتها المالية بشكل كبير.و هذا ما يخلق نوع من عدم القدرة على إدارة الإقتصاد بتراجع أداء القطاعات الإقتصادية المعتمدة على الإنفاق العام ومنه تراجع معدلات النمو الإقتصادي الذي ظل و لسنوات طويلة يعتمد على نمو العائدات النفطية ، و هذا ما يعني تراجع الحكومة عن تحقيق بعض المطالب الإجتماعية (توفير الخدمات الإجتماعية و توفير الوظائف)و تراجعها عن دعم بعض السلع الأساسية الواسعة الإستهلاك وتأجيل المشاريع الكبرى غير العاجلة يعني إتخاذ تدابير عدة من شأنها تخفيض الإنفاق الحكومي، و بكل إختصار زوال مرحلة الرفاهية و الرخاء

الإقتصادي ، و هنا قد تواجه الدولة متاعب إقتصادية و سياسية و إجتماعية نتيجة فقدان المكاسب و الإمكانات المالية من تراجع أسعار النفط كما أن تبني سياسة التنويع الاقتصادي يواجه صعوبات عديدة أهمها ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد، وتنامي القيود المفروضة على حرية التجارة والاستثمار وعدم ملائمة بيئة الأعمال، وخلال العقود الماضية لم تحاول الحكومات المتعاقبة علاج التدابير الخاصة بتقييد تراخيص الاستيراد والتصدير، أو قيود الملكية للاستثمارات الأجنبية التي تشترط ملكية الجزائريين لنحو 51% من المشاريع الأجنبية، وهو ما يفسر أسباب حصول الجزائر على مركز متأخر في مؤشرات البنك الدولي في مجال سهولة ممارسة الأعمال لعام 2015، حيث جاءت في الترتيب 154 عالميًا من أصل 189 دولة، في حين تتفوق عليها دول أخرى بالمنطقة ذات الهياكل الاقتصادية نفسها. فضلا عن ذلك، فقد ارتبطت المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر بضعف بناها التحتية والجوانب المؤسسية، إلى جانب عدم تطور نظامها المالي، وهو ما أفضى في النهاية إلى حلولها في المركز 79 عالميًا من أصل 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015/2014، وهو ما يتطلب من الجزائر، بحسب صندوق النقد الدولي، التحول إلى نموذج نمو يقوده القطاع الخاص، ويشجع الإنتاجية والقدرة التنافسية، بشكل سوف يزيد في النهاية من خلق فرص عمل جديدة.

وفي الإطار نفسه، وانطلاقًا من كون عملية التنويع الاقتصادي طويلة الأمد، يمكن للجزائر الاستفادة من فرص واسعة لتنويع الأنشطة الاقتصادية رأسيًا أو أفقيًا، من خلال تعظيم القيمة المضافة لموارد قطاع النفط والغاز في تدعيم صناعة البتروكيماويات، وتنمية القطاع الزراعي والسياحي، وكانت بيانات عام 2014 أشارت إلى أن القطاع غير النفطي سجل نموًا بنحو 4.4%، ليفوق بذلك نمو القطاع النفطي الذي توقف عند 0.4%، بشكل يطرح دلالة مهمة تتمثل في أن القطاع غير النفطي يحمل آفاقًا واسعة للنمو في الجزائر إذا استمرت القوى الدافعة له.

وبناء عليه، يمكن القول إنه رغم الدلائل الأولية التي تشير إلى أن تراجع أسعار النفط سيرهق الاقتصاد الجزائري على المدى القصير، إلا أنه يبقى فرصة من جهة أخرى يمكن اغتنامها عبر إعادة النظر في هيكلة الاقتصاد والتوجه نحو مزيد من تنويع الأنشطة الاقتصادية بما يرفع في النهاية من المستوى المعيشي ويوفر مزيدًا من فرص العمل، بيد أن ذلك لن يتحقق إلا في ضوء زيادة القدرات التنافسية عبر دعم البنى التحتية والبيئة التنظيمية والتشريعية وتسهيل مناخ تدفقات الاستثمارات الأجنبية

الخاتمة :

لقد ألقت أزمة إنخفاض أسعار النفط الأخيرة بظلالها على جميع إقتصاديات الدول المصدرة للنفط في جميع أنحاء العالم ولا سيما الجزائر حيث ينادي أصحاب القرار في الشهور الأخيرة بإنتهاج سياسة تقشفية قد تؤدي إلى إحتجاجات إجتماعية نحن في غنى عنها لو إتبعنا في السابق سياسات رشيدة مبنية على التنويع الإقتصادي يساهم في تشكيل بنية إقتصادية صلبة تعتمد على جميع القطاعات الإقتصادية لأحلال المصادر المتذبذبة للمحروقات ، خاصة و الجزائر تمتلك كافة الأمكانات و المقومات الرئيسية التي تمكن من هذا البناء الإقتصادي لهذا يتطلب الأمر في هذا الوقت تهيئة القطاعات الإقتصادية الرئيسية (الصناعة ، الفلاحة ، السياحة ..)لتكون قادرة على إنجاح سياسة التنويع من خلال :

– التقليل من الأعتماد على المحروقات في إطار إستراتجية لتنشيط و دعم القطاعات الغير نفطية من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي و إعتماد صناعات جديدة تستطيع من خلالها المساهمة في زيادة الموارد المالية

–ترشيد الأنفاق الحكومي لتفادي العجز المالي خاصة في القطاعات ذات الأهمية النسبية الضئيلة

– الأستخدام الأمثل للموارد المالية المتوفرة حالياً و إنفاقها في المشروعات التنموية ذات المردودية العالية

– وضع إستراتيجية لإستغلال البدائل للموارد النفطية وهو ما يتطلب إنتهاج سياسة تعزيز التنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والخارجي في كافة المجالات الإقتصادية (سياحة ، فلاحة ، خدمات ...)، كذلك تنويع مصادر الطاقة البديلة من خلال الإستثمار في تنمية الأبحاث و عقود الشراكة الأجنبية

–التوسع في الإنفاق الإستثماري على المشاريع الصناعية و الفلاحية و السياحية من أجل النهوض بهذه القطاعات الرئيسية و التي لها القدرة على أن تكون البديلة لقطاع المحروقات في تنويع مصادر الدخل الوطني و الإستفادة من الأمكانيات التي توفرها هذه القطاعات التي تعتبر الحلول الرئيسية لمعالجة المشاكل الإجتماعية في الجزائر مثل البطالة ،و تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح المزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج و بالتالي فك إرتباط الإقتصاد الجزائري للتغيرات العالمية .

المراجع :

1-ممدوح عوض الخطيب ، التنويع و النمو في الإقتصاد السعودي ،المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول التعاون لدول الخليج العربية كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود الرياض 16/ 17 أفريل 2014

2-بن رمضان أنيسة ،الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الإقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر ،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الخامس عشر، السنة 2014

3-مايح شبيب ألشمري تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية

4-عاطف لافي مرزوك ، التنويع الأقتصادي ، مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الأدارية ، السنة العاشرة المجلد الثامن العدد 31 السنة 2014

5-محمد رمضان ، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموراد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية ، أبحاث سينيار كبيتال جويلية 2012

6-شكور سيدي محمد ،وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي "حالة الإقتصاد الجزائري "أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان 2012/2011

7-بنك الجزائر التقرير السنوي ،التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر 2013، 2010

8-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر الموقع الإلكتروني ، www.andi .dz